الأمم المتحدة A/48/PV.86

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الجلسة ٨٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٤٠
نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي . . . . . (غيانا)
ثم: . . . . . .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

مسائل حقوق الانسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية: تقرير اللجنة الثالثة (الجزء الثالث) A/48/632/Add.2. **مشروع القرار الحادي عشر)**

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا لاثارة نقطة نظام.

السيد موبر (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلادي أن يسجل أنه كان ينوي المشاركة في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/48/L.65 المعنون "حالة حقوق الانسان في السودان" الذي اعتمد بالأمس تحت البند الفرعي (ج) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أخذت هذه المعلومات بعين الاعتبار.

أمامنا مشروع القرار الحادي عشر، الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ٨٨ من الجزء الثالث من تقريرها (A/48/632/Add.2). وقد بتت الجمعية العامة في سائر مشاريع القرارات الواردة في تلك الفقرة في جلستها العامة الخامسة والثمانين يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

مشروع القرار الحادي عشر بعنوان "العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم".

أعطي الكلمة لممثل استراليا.

السيد شارب (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يوضح تنقيحا للفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار التي كانت واردة في الوثيقة A/C.3/48/L.54 عندما عرض المشروع في اللجنة الثالثة واعتمدته تلك اللجنة.

نتيجة للمشاورات التي جرت بعد تقديم مشروع القرار، وقبل أن تعتمده اللجنة الثالثة، اتفق على أن الجملة الواردة في الفقرة ٩ من المنطوق والتي نصها:

"آخذه بعين الاعتبار الكامل، ومن خلال القنوات الملائمة آراء السكان الأصليين".

ينبغي أن تحذف، كما أن العبارة الآتية:

"مع الحكومات وبمشاركة السكان الأصليين" ينبغي أن توضع بعد كلمتي "أن تنظر" وحتى ينعكس بشكل

93-87447

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تـــام هذا التعديل، ينبغي حذف الكلمات "ومن خلال القنـــوات الملائمة" من الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار الحادي عشر. ويصبح نص الفقرة كما يلي:

"تطالب الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تنظر مع الحكومات وبمشاركة السكان الأصليين في الكيفية التي تستطيع أن تساهم بها في نجاح العقد، على أن تحيل توصياتها في هذا الشأن الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

وسيكون من الضروري أيضا تعديل الفقرة ٥٢ من الوثيقة A/48/632/Add.2 وذلك بوضع كلمة "حذف" بدلا من "استعاض عن" وإزالة عبارة ُمن خلال السبل الملائمةُ في نهاية تلك الفقرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قدم ممثل استراليا تعديلا شفويا للفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار الحادي عشر. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد التعديل الشفوي للفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار الحادي عشر؟

اعتمد التعديل الشفوي للفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار الحادي عشر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار الحادي عشر بصيغته المعدلة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار الحادي عشر بصيغته المعدلة شفوية (القرار ١٦٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

وبالتالي اختتمت الجمعية أيضا نظرها في جميع تقارير اللجنة الثالثة.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويـــض الممثليـــن في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين:

التقرير الثانـــي للجنـــة وثائق التفويض (A/48/512/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٠ من تقريرها الثاني (A/48/512/Add.1) نصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في التقرير الثاني للجنة وثائـــق التفويض والتوصية الواردة فيها،

"تعتمد التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض".

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٠ من تقريرها الثاني.

اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار هذا دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٣/٤٨ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال وفي البند ٣ من جدول الأعمال بأكمله؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال

الإخطار المقدم من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ مـــــن المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة: مذكرة من الأمين العام (A/48/411/Add.2).

الرئيس (ترجمـــــة شفوية عن الانكليزية): كما يدرك الأعضاء فإن الأمين العام مكلفبأن يقوم وفقا لأحكام المادة ١٢، من الفقرة ٢، من ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة مجلس الأمن، بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين التي يتناولها مجلس الأمن والمسائل التي كف المجلس عن تناولها.

ولعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية أحاطت علما في جلستها العامة السابعة والخمسين التي عقدت يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بمذكرتي الأمين العام بشأن البند ٧ من جدول الأعمال الواردتين في الوثيقتين A/48/411 و A/48/411/Add.1. وفي هذا الصدد معروض على الجمعية العامة الآن مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/48/411/Add.2، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البنـــد ٩١ (أ) الى (ي) (تابع)، والبنود ٩٢ الى ١٠٦، والبنـد ٤١ (تابع)، والبنـــود ١٥٤ و ١٦٩ و ١٧١ و ١٢ (تابع) من جدول الأعمال

التنميـــة والتعاون الاقتصادي الدولي: تقرير اللجنة الثانيـــة (الجزآن الأول والثالث عشر (A/48/717 و Add.12)

(أ) التجارة والتنميـــة: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث (A/48/717/Add.2)

(ب) تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/48/717/Add.3).

(ج) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس) (A/48/717/Add.4)

(د) التعاون الاقتصـــادي والتقني فيما بين البلدان النامية: تقريـــر اللجنة الثانية (الجزء السادس) (A/48/717/Add.5)

(هـ) البيئـة: تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع (A/48/717/Add.6)

(و) التصحـــر والجفاف: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن (A/48/717/Add.7)

(ز) المستوطنات البشرية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء التاسع) (A/48/717/Add.8)

(ح) تسخير العلـــم والتكنولوجيـــا لأغراض التنمية: تقرير اللجنة الثانية (الجزء العاشر) (A/48/717/Add.9)

(ط) مباشرة الأعمال الحرة: تقرير اللجنة الثانية (الجزء الحادي عشر) (A/48/717/Add.10)

(ي) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي: تقريـــر اللجنة الثانية (الجزء الثاني عشر) (A/48/717/Add.11)

أزمة الديون الخارجية والتنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/718)

التعاون الدولي من أجـــل القضاء علـــى الفقر في البلدان النامية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/719)

الأنشطـــة التنفيذية من أجل التنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/720)

التعاون الدولـــي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/721)

المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/722)

المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/723)

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/48/774)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/48/793)

تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/725)

البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/726)

تقديم المساعـــدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا: تقريـــر اللجنة الثانية (A/48/727)

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور: تقرير اللجنة الثانية (A/48/728)

التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها: تقرير اللجنة الثانية (A/48/729)

تنمية الموارد البشرية: تقرير اللجنة الثانية (A/48/730)

تعزيـــز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفهـــا وتقليلها: تقرير اللجنة الثانية (A/48/731)

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/48/732)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/48/794)

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان

المنكوبة بالحرب وتعميرها: تقرير اللجنة الثانية (A/48/716)

المكاتب المؤقته للأمم المتحدة.

(أ) **تقرير اللجنة الثانية** (A/48/733)

(ب) **تقرير اللجنة الخامسة** (A/48/792)

تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود): تقرير اللجنة الثانية (A/48/734)

تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا: تقرير اللجنة الثانية (A/48/735)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) **تقرير اللجنة الثانية (الجزآن الأول والثاني)** (A/48/715 و Add.1)

(ب) **تقرير اللجنة الخامسة** (A/48/791)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمقررة اللجنة الثانية لتقوم بعرض تقارير اللجنة الثانية في بيان واحد.

السيدة فرودنشوس - ريكل (النمسا)، مقررة اللجنة الثانية (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أقوم بعرض التقارير التالية للجنة الثانية بشأن البنود التي أحالتها إليها الجمعية العامة للنظر فيها.

تحت البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي»، تتضمن الوثيقة A/48/717 المقدمة لهذا البند.

وتحت البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التجارة والتنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/48/717/Add.2، باعتماد أربعة مشاريع قرارات، وفي الفقرة ٢٤ توصي باعتماد مشروع مقرر واحد.

وتحت البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا»، توصي اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من الوثيقة A/48/717/Add.3، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩١ (ج) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية»، الوثيقة A/48/717/Add.4، لم توص اللجنة الثانية بأية مقترحات. ومع ذلك، توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تحيط علما بالوثيقتين التاليتين في إطار هذا البند: الصيغة الأولية للدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٩٤ (A/48/70) وتقرير الأمين العام بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (A/48/393).

تحت البند ٩١ (د) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/48/717/Add.5، باعتماد مشروعي قرارين.

تحت البند ٩١ (هـ) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: البيئة»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/48/717/Add.6، باعتماد مشروع قرار واحد، وتوصي في الفقرة ١١ باعتماد مشروع مقرر واحد.

تحت البند ٩١ (و) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التصحر والجفاف»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٦ من الوثيقة A/48/717/Add.7، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩١ (ز) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: المستوطنات البشرية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٧ من الوثيقة A/48/717/Add.8، باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات.

تحت البند ٩١ (ح) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٦ من الوثيقة A/48/717/Add.9، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩١ (ط) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: مباشرة الأعمال الحرة»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٦ من الوثيقة A/48/717/Add.10، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩١ (ي) من جدول الأعمال، المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: دمج البلدان التي

تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٥ من الوثيقة A/48/717/Add.11، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت العنوان العام للبند ٩١، «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٦ من الوثيقة A/48/717/Add.12، باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات.

فيما يتعلق بهذا التقرير، أود أيضا أن أقترح إدراج مشروع مقرر تقرر فيه الجمعية العامة أن تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية (A/48/380).

تحت البند ٩٢ من جدول الأعمال، المعنون «أزمة الديون الخارجية والتنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١١ من الوثيقة A/48/718، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩٣ من جدول الأعمال، المعنون «التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٣ من الوثيقة A/48/719، باعتماد مشروعي قرارين.

تحت البند ٩٤ من جدول الأعمال، المعنون «الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/48/720، باعتماد مشروعي مقررين.

تحت البند ٩٥ من جدول الأعمال المعنون «التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/48/721، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩٦ من جدول الأعمال، المعنون «المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/48/722، باعتماد مشروع قرار واحد، وتوصي في الفقرة ١١ باعتماد مشروع مقرر واحد.

تحت البند ٩٧ من جدول الأعمال، المعنون «المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٩ من الوثيقة A/48/723، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩٨ من جدول الأعمال، المعنون «العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية»، توصي اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/48/724، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ٩٩ من جدول الأعمال، المعنون «تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٢٩ من الوثيقة A/48/725، باعتماد ستة مشاريع قرارات، وتوصي في الفقرة ٣٠ باعتماد مشروع مقرر واحد.

تحت البند ١٠٠ من جدول الأعمال، المعنون «البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٣٦ من الوثيقة A/48/726، باعتماد سبعة مشاريع قرارات، وفي الفقرة ٣٧ توصي باعتماد مشروع مقرر واحد.

تحت البند ١٠١ من جدول الأعمال، المعنون «تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٩ من الوثيقة A/48/727، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ١٠٢ من جدول الأعمال، المعنون «تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/48/728، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ١٠٣ من جدول الأعمال، المعنون «التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/48/729، باعتماد مشروع قرار واحد.

تحت البند ١٠٤ من جدول الأعمال، المعنون «تنمية الموارد البشرية»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/48/730، باعتماد مشروع قرار واحد.

وتحت البند ١٠٥ من جدول الأعمال، المعنون «تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشرنوبيل وتخفيفها وتقليلها»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/48/731، باعتماد مشروع قرار واحد.

وتحت البند ١٠٦ من جدول الأعمال، المعنون «التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١١ من الوثيقة A/48/732، باعتماد مشروع قرار واحد.

وتحت البند ٤١ من جدول الأعمال «تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١١ من الوثيقة A/48/716، باعتماد مشروع قرار واحد.

وتحت البند ١٥٤، «المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١١ من الوثيقة A/48/733، باعتماد مشروع قرار واحد، وفي الفقرة ١٢ من الوثيقة ذاتها، باعتماد مشروع مقرر واحد.

وتحت البند ١٦٩ من جدول الأعمال، المعنون «تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ٨ من الوثيقة A/48/734، باعتماد مشروع قرار واحد.

وتحت البند ١٧١، «تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي - في رواندا»، توصي اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الوثيقة A/48/735، باعتماد مشروع قرار واحد.

وتحت البند ١٢، «تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، توصي اللجنة الثانية، في الفقرة ١٦ من الوثيقة A/48/715، باعتماد مشروعي قرارين وفي الفقرة ١٧ من الوثيقة ذاتها، باعتماد مشروع مقرر واحد. وأود أن أضيف هنا، لتصحيح خطأ، أن المغرب ينبغي أن تحذف من قائمة المقدمين في الفقرة ٥.

وتحت البند ١٢ أيضا، فإن اللجنة الثانية، في الجزء الثاني (A/48/715/Add.1) من تقريرها بشأن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصي في الفقرة ٢٢ باعتماد خمسة مشاريع مقررات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن ممثل الولايات المتحدة الامريكية قد أعرب عن رغبته في الادلاء ببيان يتصل بتقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.10) بشأن البند الفرعي (ط)، «مباشرة الأعمال الحرة»، من البند ٩١ من جدول الأعمال.

وفي ضوء المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مناقشة ذلك التقرير؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اذا لم يكن هناك اقتراح آخر بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية الأخرى المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وعلى ذلك فإن البيانت الأخرى ستقتصر على تعليلات التصويت.

إن مواقف الوفود فيما يتصل بتوصيات اللجنة الثانية تم الاعراب عنها بوضوح في اللجنة وهي تتجلى في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ١٠٤/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن

«تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة».

اسمحوا لي أن أذكر الممثلين بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد تعليلات التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الثانية، أود أن أعلم الممثلين أننا سنتبع في ذلك نفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الثانية، ما لم يكن قد ورد لنا مسبقا اخطار برغبة في اتباع نهج آخر. ومعنى ذلك أنه حيثما أجريت تصويتات مسجلة في اللجنة فإننا سنفعل نفس الشيء في الجمعية العامة.

وآمل أن نعتمد دون تصويت التوصيات التي اعتمدت دون تصويت في اللجنة الثانية.

وستنظر الجمعية أولا في الجزءين الأول والثالث عشر من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال المعنون «التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي»، الواردين في الوثيقتين A/48/717 و Add.12.

وستنظر أولا في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية.

فيما يتصل بتقرير الأمين العام «برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية» (A/48/380)، المشار إليه في الفقرة ٣ (ج) من الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب - بناء على اقتراح مقرر اللجنة الثانية - أن تحيط علما بتقرير الأمين العام؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بالجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى الجزء الثالث عشر من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.12).

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ١٦ من الجزء الثالث عشر من تقريرها.

مشروع القرار الأول عنوانه «متابعة تقرير لجنة الجنوب». وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول دون تصويت. هـــــل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٦٤/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه «تجديد الحوار بشأن التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة». وكانت اللجنة الثانية قد اعتمدت مشروع القرار الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تريد أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٦٥/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه «خطة للتنمية». وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٦٦/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الكلام لتعليل موقفهم.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف لي أن أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز بشأن اعتماد مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/48/717/Add.12 الذي يتناول تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة والذي قدمته البلدان النامية الأعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، والصين، بل وبعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

وإنه في الحقيقة لمن دواعي ارتياح بلدان عدم الانحياز، أعتقد، جميع أعضاء الأمم المتحدة، أن الجمعية اعتمدت مشروع القرار هذا. ونحن نعتبر من الأهمية البالغة أن المجتمع الدولي قد اتفق على إعطاء دفعة جديدة إلى الحوار حول التعاون الدولي لأغراض التنمية على أساس نهج وتوجيه جديد يقوم على تبادل المصالح والمنافع والتكافل الحقيقي، وتقاسم المسؤولية والشراكة، ومما له أهمية كبرى أيضا أن الحوار يرمي إلى تشجيع النمو الاقتصادي وتسريع التنمية واستئصال الفقر، وهما أمور ظلت، طويلا متروكة على هامش الاهتمام العالمي. ومما يؤسف له أن هذا يصدق أيضا بشكل جزئي بالنسبة للجمعية العامة كذلك.

إن كون البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال قد شاركت في اعتماد القرار بتوافق الآراء بل شاركت أيضا بلدان كثيرة منها في تقديمه أمر ينطوي على إشارة قوية بأن الوقت قد حان كي تعمل جميع البلدان معا لاقامة عهد جديد على أساس الشراكة في معالجة قضايا التنمية. وإن اختتام جولة أوروغواي ليعطي مزيدا من الدلائل على أن هذه العملية تزداد قوة.

ومع هذا فإن هناك حاجة ملحة لزيادة التوسع في هذه الالتزامات، ولتنفيذها بشكل ملموس في مختلف المحافل والمفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسائل التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المؤتمر العالمي المقبل المعني بالسكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر المقبل، يوفر فرصة طيبة لتنفيذ الحوار والتقدم به وكذلك تعزيز الشراكة لزيادة النهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، عن طريق خطة عمل عملية قابلة للتطبيق في هذا الميدان.

وفي الختام، أود فقط أن أقول إننا في حركة عدم الانحياز نؤمن إيمانا راسخا بمركزية دور الأمم المتحدة

في تشجيع التنمية وفي ابقاء مسائل التنمية على قمة جدول الأعمال الدولي. ولذلك فإننا نأمل مخلصين أن يساعد الأمين العام بشكل كبير في تسهيل هذه العملية وذلك بتوجيه جهودنا وبالتوصية بطرق ووسائل لدفع الحوار قدما، وكذلك بتفصيل الموضوعات ذات الصلة في إطار خطة للتنمية. ويرجى من هذه الخطة أن تزيد تسهيل الحوار وأن تساعد على تقوية الشراكة والالتزام بتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية.

السيد بلاني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وافق وفد بلادي على المشاركة في تقديم مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/48/717/Add.12 لأننا أردنا أن نساعد على رسم طريق جديد للمناقشات الدولية بشأن مسائل التنمية استنادا على المصالح المتبادلة والمسؤوليات المتقاسمة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي القرار إلى تبادل صريح وأمين وواقعي للآراء بين جميع أطراف المجتمع الدولي. إن الشعوب في جميع أنحاء العالم أصبحت تتقبل بشكل متزايد الحاجة إلى التعاون الدولي والعمل المتضافر في مواجهة المشاكل العالمية المشتركة.

إن ديباجة القرار تذكر أن من بين أكثر هذه المشاكل إلحاحا تسريع التنمية، واستئصال الفقر والحاجة إلى علاج الفوارق بين البلدان. ونود أن نضيف إلى تلك القائمة تحدي ادماج البلدان الشيوعية السابقة في الاقتصاد السوفي العالمي، والحاجة إلى توسيع نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحاجة إلى حماية الكوكب من أجل الأجيال المقبلة. وهذه المسائل مترابطة جميعا، وبحاجة إلى دراسة ومناقشة بطريقة متكاملة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في البرازيل في العام الماضي، والإصلاحات الشاملة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في قرطاجنة يبينان ما يمكن أن ننجزه بالعمل معا بروح من الشراكة والواقعية. وإن مؤتمر العام المقبل بشأن السكان والتنمية، المقرر عقده في القاهرة، ومؤتمر القمة الاجتماعية ومؤتمر المرأة، المقرر عقدهما في عام ١٩٩٥ لهي مؤتمرات ستوفر فرصا لإكمال ذلك التقدم.

ويرجى أن يوفر تقرير الأمين العام بشأن خطة للتنمية دفعة إضافية للحوار الجاري بشأن التنمية. وهذا الحوار ينبغي أن يسعى إلى تخطي سوء الفهم بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية والتوصل إلى توافق آراء بشأن ما يلزم القيام به لتشجيع الرخاء القائم على قاعدة عريضة. ولسوء الحظ، أن حوارات الأمم المتحدة السابقة بشأن التنمية، التي أعاقها انقسام الدول الأعضاء إلى معسكرات أيديولوجية بسبب الحرب البادرة، لم تسفر إلا عن خطب بلاغية واستقطاب وعناد. ويجب أن نعمل معا لتجنب هذه العثرات إذا ما كان لهذا القرار أن ينجح. وينبغي أن نتجنب تقسيم الدول إلى مجموعات متخاصمة. إن مجموعة كيرنز تبين كيف أن من المستطاع لمجموعة متنوعة من البلدان أن تعمل معا للنهوض بمصالح مشتركة. كما يجب أن نتجنب أيضا ترك هذه المناقشات تتعثر بسبب مسائل مستويات المساعدة وغيرها من المسائل المتعلقة بالموارد؛ بل يجب أن تركز بدلا من ذلك على المجالات الموضوعية التي يمكننا أن نحرز تقدما فيها.

في الاسبوع الماضي، في جنيف، أكمل المتفاوضون من ١١٧ بلدا أشمل مجموعة من اتفاقات تحرير التجارة عرفها العالم في تاريخه كله. وفي الوقت ذاته، وفي هذا النصف الغربي من الكرة الأرضية، تتهيأ الولايات التحدة وكندا والمكسيك لتنفيذ الاتفاق التاريخي للتجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية (نافتا) وهو شراكة فريدة من أجل التنمية بين بلدان تدخل في عداد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

إن نجاح (نافتا) وجولة أوروغواي أمر يستحق الاحتفال به. ومع هذا، فإن المجادلات السياسية حول هذين الاتفاقين تبرز القلق المصاحب لقيام تجارة أكثر تحررا وتكامل اقتصادي أوثق، وبخاصة بين البلدان التي بلغت مراحل متباينة من التنمية. إن الشعوب في جميع البلدان تواجه تكيفات اقتصادية مؤلمة اليوم استجابة للتطورات العالمية. ويجب أن نتعاون لاحتواء التوترات المترتبة كيلا تؤدي إلى مضاعفات لا داعي لها في العلاقات الدولية. والانتخابات التي أجريت مؤخرا في روسيا مثال على ذلك.

إن القوى الموجهة إلى المنحى العالمي في الاقتصاد وثورة المعلومات تجعلان عالمنا مكانا أكثر ديمقراطية. وإن القضايا الخاصة بحماية البيئة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق العمال والمرأة أصبحت تدخل بشكل متزايد في مناقشاتنا بشأن التجارة والتنمية. إن هذه مجالات بالغة الحساسية، إلا أن ترابطها بعضها ببعض أمر لا يمكن تجنبه. ومن الأفضل أن نناقشها بصراحة ووضوح. فنجعل هذا القرار نداء للتجمع من أجل ذلك الحوار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سننظر الآن في الجزء الثالث من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.2) المعنون "التجارة والتنمية". ولعل اللجنة يذكرون أن الجمعية العامة نظرت في تقرير الجنة الثانية (A/48/717/Add.1) بشأن البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال في جلستها العامة الخامسة والسبعين التي عقدت في يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة لممثل بلجيكا، الذي يرغب في التكلم تعليلا لموقف الاتحاد الأوروبي.

السيد بورتوكاريرو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية نيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمشروعي القرارين الثالث والرابع المقدمين تحت هذا البند.

إن الاتحاد الأوروبي سيشارك في توافق الآراء بشأن هذين النصين، كما فعل في اللجنة الثانية، مع إننا نجد فيهما كليهما بعض الصعوبات. واضح، أن التعاون من أجل التنمية يجب أن يمتد إلى جميع البلدان النامية، سواء كانت بلدانا غير ساحلية أو بلدان مرور عابرة. ونحن في هذا السياق، نقوم بدور بناء في العمل الرامي إلى معالجة هذه الطائفة من المشاكل، التي يهمنا أمرها، وبخاصة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ونحن نؤيد برامج المساعدة للبلدان التي أشرت إليها.

ومع هذا، فإننا نؤكد مجددا بصورة قاطعة أن هذا لا يعني بأي حالة من الأحوال وجوب إيجاد طائفة جديدة من البلدان، وبخاصة على المستوى المؤسسي في إطار منظومة الأمم المتحدة. وثم إن الاشارة الصريحة إلى طائفة فرعية مؤلفة من بلدان غير الساحلية تسبب لنا صعوبات اضافية. إننا نقر بأن الاشارة هنا إنما هي إلى مجموعة متميزة من البلدان غير الساحلية، هي تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ولكن هذا إنما يعزز معارضتنا لاستحداث مجموعات جديدة وعلى الأخص مجموعات فرعية جديدة تتطلب اهتماما خاصا.

ولهذه الأسباب، كنا نتمنى بصورة خاصة لو أنه قد تسنى ادماج النصين ووجود انفتاح أكبر بعدد البلدان غير الساحلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الأربعة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٣ من الجزء الثالث من تقريرها (A/48/717/Add.2)، وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٢٤ من الوثيقة ذاتها.

ستبدأ الجمعية أولا بمشاريع القرارات الأربعة. مشروع القرار الأول عنوانه "المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا". اعتمدت اللجنة مشروع القرار الأول دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٤٨/١٦٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه «التدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية».

طلب إجراء تصويت مسجل

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، أريتريا، اثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة،

أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أرمينيا، بيلاروس، بوتسوانا، كرواتيا، قبرص، اليونان، كازاخستان، قيرغيزستان، مالطة، بنما، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، أسبانيا، طاجيكستان، تركمانستان.

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل ٣٢ صوتا مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت (القرار ١٦٨/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه «اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ». وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الثالث دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٦٩/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الرابع عنوانه «تقديم المساعدة إلى الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى . وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار الرابع دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٧٠/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٢٤ من الجزء الثالث من تقريرها (A/48/717/Add.2). لقد اعتمدت اللجنة مشروع المقرر، المعنون «مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في الجزء الرابع من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.3)، عن البند الفرعي (ب) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون « تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من الجزء الرابع من تقريرها. لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار القرار (١٧١/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في الجزء الخامس من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.4). عن البند الفرعي (ج) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون «إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية». إن الوثيقتين اللتين كانتا معروضتين على اللجنة الثانية تحت البند الفرعي (ج) من البند ٩١ من جدول الأعمال، وهما الصيغة الأولية للدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٩٤ (A/48/70 - E/193/16))، وتقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (A/48/393) مذكورتان في الفقرة ٣ من الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717) عن البند ٩١ من جدول الأعمال.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود، عملا باقتراح مقرر اللجنة الثانية، أن تحيط علما بهاتين الوثيقتين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمـــــة شفوية عن الانكليزية): في تقريرها بشأن البند الفرعي (ج) من البند ٩١ من جدول الأعمال، تبلغ اللجنة الثانية الجمعية العامة بأنه لم يتم اتخاذ أي إجراء تحت البند الفرعي (ج).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالجزء الخامس من تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (ج) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

هل لي أن اعتبـــــر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعـــــي (ج) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننظر الآن في الجزء السادس من تقرير اللجنة الثانية عن البند الفرعي (د) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية" (A/48/717/Add.5).

أعطي الكلمة لممثل اسبانيا.

السيد فرناندیز - بیتا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لم يتمكن وفد بلادي من الحصول على الوثيقة A/48/717/Add.5 باللغة الأسبانية. فهذه الوثيقة لم ترسل إلى البعثة الاسبانية، وهي ليست متوفرة لدى خدمات الوثائق في هذه القاعة. وفي ظل هذه الظروف، وبغية عدم تعطيل النظر في المسائل المعروضة علينا، يوافق وفد بلادي على أن يجرى النظر في هذه الوثيقة، مع الاحتفاظ بحقنا في تنقيح الصيغة الاسبانية عندما تصبح متاحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحطنا علما بملاحظة ممثل اسبانيا.

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من الجزء السادس من تقريرها (A/48/717/Add.5).

مشروع القرار الأول معنون «التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية » . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٧٢/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني معنون "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي". وقد اعتمدته الجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٧٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في الجزء السابع من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.6) عن البند الفرعي (هـ) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون «البيئة».

معروض على الجمعية مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من الجزء السابع من تقريرها، ومشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ١١.

ستبت الجمعية أولا في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية. لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار، المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة"، دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧٤/٤٨).

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية، وعنوانه «صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية في محيطات العالم وبحاره». لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، الذي يرغب في الادلاء ببيان نيابة عن الاتحاد الأوروبي، تعليلا لموقفه.

السيد بورتو كاريرو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن االفرنسية): لم يعارض الاتحاد الأوروبي توافق الآراء على القرار الخاص بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومع ذلك، نود أن نؤكد على أن الفقرة ٧ من المنطوق ينبغي ألا تفسر كدعوة غير محددة إلى عقد اجتماعات في مقر البرنامج دون مراعاة لجوانب الميزانية والعوامل الحاسمة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق باجتماعات الأجهزة التقنية المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في الجزء الثامن من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.7) عن البند الفرعي (و) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون «التصحر والجفاف».

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الجزء الثامن من تقريرها. لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار، المعنون «التصحر والجفاف»، دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟
اعتمد مشروع القرار ١٧٥/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (و) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سننظر الآن في الجزء التاسع من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.8) حول البند الفرعي (ز) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون «المستوطنات البشرية».

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من الجزء التاسع من تقريرها.

مشروع القرار الأول عنوانه «المستوطنات البشرية". وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟
اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٧٦/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار الثاني، المعنون "تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الاقليمي للمرحلة الثانية (١٩٩٢ - ١٩٩٦) من عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ". هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثاني؟
اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٧٧/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار الثالث، المعنون «الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠". هل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثالث؟
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٧٨/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سننظر الآن في الجزء العاشر من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.9) عن البند الفرعي (ح) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية".

نبت الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الجزء العاشر من تقريرها. لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧٩/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سننظر الآن في الجزء الحادي عشر من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.10) عن البند الفرعي (ط) من البند ٩١ من جدول الأعمال، «المعنون مباشرة الأعمال الحرة».

وفقا للمقرر المتخذ بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلاني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلادي يشرفه أن يتكلم بالنيابة عن مقدمي ومؤيدي مشروع القرار المعروض علينا اليوم، "مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة". ويسرني أن أبلغكم بأنه منذ نشر نص مشروع القرار انضم آخرون إلى المشاركين في تقديمه، فأصبح العدد الآن يتجاوز ٦٥ وفدا.

إن مشروع القرار يعبر عن عالم أصبح يفهم الآن أن تحرير السوق يفتح الطريق أمام النمو الاقتصادي، ويمكن الأفراد من التأثير على مصائرهم الاقتصادية. كما أن هذه الزيادة في الفرص الاقتصادية ستساعد على تهيئة وإدامة بيئة يمكن أن تزدهر فيها الديمقراطية وحقوق الانسان.

وبالتحديد، يوعز النص إلى منظومة الأمم المتحدة بأن تساعد بطرق ملموسة على انعاش وتنمية القطاع الخاص بوصفه حافزا لنمو الاقتصاد العالمي. وهو يبنى على النصوص السابقة التي اتفقت فيها البلدان عامة على أن البيئة القانونية والتنظيمية والمالية يجب أن تكون ميسرة لعمل القطاع الخاص. وباختصار، يعبر هذا عن وجود استعداد جديد للتعاون بسبب الرغبة المشتركة في تحقيق نوعية أفضل للحياة.

وعندما أدرك مقدمو مشروع القرار أن المبادرتين المنفصلتين السابقتين - الأولى بشأن مباشرة الأعمال الحرة والثانية بشأن التحول إلى القطاع الخاص - تعالجان كلتيهما أهمية السوق والقطاع الخاص لكفاءة سير الاقتصادات، فقد قرروا ضمن المبادرتين وطرحهما على نظر الجمعية العامة في المستقبل مرة كل سنتين. وقد تقرر ذلك استجابة لروح تحسين طرائق عمل اللجنة الثانية. ويتوقع مقدمو مشروع القرار أن يزيد هذا من كفاءة كل من مداولات المنظمات الحكومية الدولية، وأعمال التنفيذ التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، والتقارير التي تقدمها الأمانة العامة حول مبادرات الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص.

إن النص المعروض علينا عصر اليوم يمثل شهورا عديدة من المشاورات المفتوحة بين الأطراف المهتمة، ومقدمو مشروع القرار ممتنون لحسن استجابة الأمانة العامة ومساعدتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من الجزء الحادي عشر من تقريرها (A/48/717/Add.10). ومشروع القرار، وعنوانه «مباشرة الأعمال الحرة والتحول الى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة»، اعتمدته اللجنة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٨/١٨٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم النظر في البند الفرعي (ط) من البند ٩١ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في الجزء الثاني عشر من تقرير اللجنة الثانية (A/48/717/Add.11) عن البند الفرعي (ي) من البند ٩١ من جدول الأعمال، المعنون «دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي».

وستبت الجمعية في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٥ من الجزء الثاني عشر من تقريرها. ومشروع القرار، وعنوانه «دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي»، اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٨/١٨١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بلجيكا الذي سيدلي ببيان في معرض شرح المواقف، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بورتو كاريرو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد الاتحاد الأوروبي التدابير ذات الصلة التي طُلب من الأمين العام اتخاذها لزيادة تركيز المنظمة على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونحيط علما بالتفاصيل التي أدلت بها الأمانة العامة خلال المشاورات غير الرسمية المتصلة بهذه النقطة. ونعتقد أن التعهدات التي ستدخل فيها الأمانة العامة ستكون متمشية تماما وهذا التفسير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند الفرعي (ي) من البند ٩١ من جدول الأعمال والبند ٩١ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية عن البند ٩٢ من جدول الأعمال (A/48/718)، «أزمة الديون الخارجية والتنمية».

تبت الجمعية العامة في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها. ومشروع القرار هو بعنوان «تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية». وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الولايات المتحدة.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٦٤ صوتا مقابل صوت واحد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات شرحا لمواقفهم.

السيد بورتو كاريرو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مسألة حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية الغارقة في الديون. ويرحب الاتحاد بحقيقة أنه كان بمقدورنا، في مرحلة متأخرة من عمل اللجنة الثانية، إعداد نص يمكن أن يلقى تأييدنا بل وتأكيد جميع الدول الأعضاء تقريبا.

بيد أننا نرى أن القرار لا يعبر كما ينبغي عن التقدم المحرز على أساس استراتيجية للمديونية انبثقت بأسلوب مرن على مدى السنوات. وهذه الاستراتيجية، التي تأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة

لكل بلد غارق في الديون، تسمح بالوصول الى الأسواق الماليـــــة الدولية في العديد من الحالات. وهذه الاستراتيجية في رأينا تشكل الأساس الوحيد لإحراز التقدم فـــي المستقبل. ونثق بأن تحقيق وعي أكثر شمولا بمنافع هذا النهج في هذا المحفل سيؤدي الى معالجة أكثر واقعية للمشكلة في المستقبل.

السيد بلاني (الولايات المتحـــــدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن حالة المديونية الخارجية.

يرى وفدي أن الأعباء الثقيلة للمديونية يمكن أن تلحق الضرر بقدرة البلدان على تأمين منافع النمو الاقتصادي. بيد أننا ينبغي أن نبرز أن مشكلة عبء المديونية ما هي إلا أحد العوامل التي قد تحد من قدرة البلد على النمو. وفي هذا الصدد، يخلق هذا القرار المطروح علينا صعوبات كبيرة بالنسبة لنا.

أولا، يطالب القرار باتخاذ قرارات بشأن سياسة المديونية. وهي قرارات ينبغي أن تتخذ خارج هذا المحفل. إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما المحفلان المناسبان، حيث تتوفر لديهما الخبرة والتجربة لاستنباط برامج الإصلاح الضرورية التي ينبغي أن تنفذها البلدان النامية. ولا يعني هذا أن الجمعية العامة ينبغي أن تلتزم الصمت بالنسبة لمسائل المديونية،بيد أننا نرى إن الهيئة غير معدة لتناول التفاصيل لهذه الأمور مثل مستوى خفض المديونية اللازم لحفز القدرة على النمو - الموازين الداخلية والخارجية للبلدان التي تتفق والنمو القابل للاستدامة.

كما يطالب القرار بمعالجة الديون المتعددة الأطراف لتخفيف الديون وأعباء خدمة الديون. وهذه المسألة من الأنسب إثارتها في المجالس التنفيذية للمؤسسات المالية الدولية، مع مراعاة أثر هذا الاقتراح على معدلات الائتمان لهذه المؤسسات المالية الدولية التي تطرح موارد القروض في أسواق الائتمان الدولية.

كذلك من الأفضل أن تترك للمناقشة بين أعضاء نادي باريس مسألة اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من عبء الديون الثنائية الرسمية.

بيد أننا نؤيد دعوة القرار الى الإبقاء على التدفقات المالية للبلدان المدينة دعما للإصلاحات الاقتصادية. وعلاوة على هذا نرحب بالاختتام الناجح لجولة أوروغواي، كما جاء في القرار، ونثق بأنها ستحفز تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها بما يعود بالنفع على جميع البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

بعد أن صوتنا ضد مشروع القرار، أود أن أبرز أن حكومتي وحكومات البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، والمؤسسات المالية الدولية قد تعاونت من أجل إحراز تقدم راسخ في تناول مسائل المديونية الدولية. وفي إطار استراتيجية المديونية الدولية لمعالجة الديون المستحقة للمصارف التجارية أحرز تقدم كبير جدا. وتحث الاستراتيجية مجتمع المصارف على تخفيض الديون وأعباء خدمة الديون للبلدان المدينة بشكل كبير التي تقوم بإصلاحات اقتصادية كلية وإصلاحات هيكلية. كما قامت الحكومات الدائنة باتخاذ عدد من التدابير لمساعدة أفقر البلدان المدينة بشكل كبير بما في ذلك إجراء تخفيض كبير في التزامات الدفع.

ونرى أن من المناسب إعطاء الجمعية العامة صورة عامة عن التقدم المحرز. إن خطة بريدي المقترحة في ربيع سنة ١٩٨٩ حثت على أن تقوم المصارف التجارية بإجراء تخفيض كبير في الديون وخدمة الديون، باعتبار ذلك بديلا عن تقديم أموال جديدة للبلدان التي تضطلع ببرامج الإصلاح التي يوصي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن السمات الأساسية للاستراتيجية قيام صندوق النقد الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية بتقديم دعم مالي لضمان الصكوك الجديدة للديون المخفضة. وثمة ١٢ بلدا توصلت الى اتفاقات مع مصارفها التجارية لخفض أو إعادة تمويل الديون بالنسبة لما يزيد على ٩٢ في المائة من إجمالي الدين، البالغ قدره ٢٦٠ بليونا من الدولارات الذي تدين به البلدان المدينة الرئيسية الـ ١٦ للمصارف التجارية. وفي الآونة الأخيرة، قامت الجمهورية الدومينيكية والأردن، وهما ليسا من بين المدينين الرئيسيين الـ ١٦، بإبرام اتفاقات مع مصارفهما.

إن الجمع بين تخفيض الديون والإصلاحات الاقتصادية ساعد اقتصادات أمريكا اللاتينية على الانطلاق وأدى الى توفير تدفقات رأسمالية ومنافع مادية كبيرة. لقد انخفضت معدلات الديون انخفاضا كبيرا بشكل ينقل المجموعة ككل من فئة البلدان التي تتحمل أعباء ديون كبيرة حتى قبل الانتهاء من الاتفاق البرازيلي. وقد اكتسبت منطقة أمريكا اللاتينية، في تحولها الرائع في تدفقات رأس المال الخاص، تمويلا خاصا جديدا على أساس إجمالي يقدر بحوالي ٦٠ بليونا من الدولارات في سنة ١٩٩٢ وحدها. وبلغ

متوسط النمو في منطقة أمريكا اللاتينية ككل ٣ في المائة في سنة ١٩٩٢. كما انخفض التضخم بما يقرب من الثلثين وتضاعفت الاحتياطات.

إن المصارف التجارية زادت رؤوس الأموال وقللت الى حد كبير من التعرض للمدينين الرئيسيين، وبالتالي قللت من الخطر المحتمل بالنسبة للمجتمع المالي في حال التخلف عن تسديد الديون. والبلدان النامية الأخرى التي هي بصدد عملية التفاوض مع مصارفها التجارية لعقد صفقات لإعادة الهيكلة تتضمن اكوادور وألبانيا وبنما وبولندا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسان تومي وبرنسيبي وسيراليون ونيكاراغوا.

وفيما يتعلق بأشد البلدان فقرا، ما فتئ نادي باريس يتحرك على مدى السنوات العديدة الماضية نحو المزيد من المرونة والتساهل. وعقب قمة البندقية التي انعقدت في عام ١٩٨٧، مدد نادي باريس لخمسة بلدان فترات وفاء الديون الى الحد الأقصى فوصلت فترة سداد الديون الى ٢٠ عاما وفترة السماح الى ١٠ أعوام. ووفرت شروط تورنتو تنازلات أكبر جرت الموافقة عليها في قمة تورنتو التي انعقدت في عام ١٩٨٨. بعد ذلك وافق نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، على تحسين شروط تورنتو للبلدان الأشد فقرا التي ترزح تحت أعباء الديون الثقيلة. وبموجب هذه الشروط، يعطى المانحون أربعة خيارات لمعالجة مدفوعات رأس المال والفائدة بشأن الديون غير التساهلية التي يستحق تسديدها في فترة تمتد من ١٢ الى ١٨ شهرا. وأشار نادي باريس أيضا الى أنه سينظر في معالجة مجموع الديون غير التساهلية في فترة ثلاث الى أربع سنوات بالنسبة الى البلدان التي تسدد ديونها. والديون التساهلية ستجري إعادة جدولتها على مدى ٣٠ عاما، مع فترة سماح لتسديد رأس المال مدتها ١٢ عاما.

وحتى الآن استفاد ١٦ بلدا من أشد البلدان فقرا من شروط تورنتو المحسنة. وهذه البلدان هي: اثيوبيا وأوغندا وبنن وبوركينا فاصو وبوليفيا وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسيراليون وغينيا وغينيا الاستوائية وملاوي وموريتانيا وموزامبيق ونيكاراغوا وهندوراس.

إن البلاغ الصادر عن قمة طوكيو التي انعقدت في عام ١٩٩٣ دعا نادي باريس الى مواصلة النظر في مسألة التخفيف من عبء الديون عن أشد البلدان فقرا، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض سابق في مجموع الديون على أساس كل حالة بمفردها. علاوة على ذلك، رحب بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل الانضمام الى بقية الدائنين السبعة الكبار في تخفيض الديون غير التساهلية. ويسرنا أننا استحصلنا من الكونغرس على الإذن والتمويل اللذين يمكنان الولايات المتحدة من الانضمام الى بقية المجتمع الدولي في تخفيض الديون غير التساهلية لأشد الدول فقرا بما ينسجم مع شروط تورنتو المحسنة وثمة ٥٠ في المائة من خدمة الديون التي يستحق تسديدها سيجري تخفيضها، يعقبها تخفيض في رصيد الديون نسبته ٥٠ في المائة إذا بقي البرنامج الاقتصادي للمدين في مساره لفترة ثلاث سنوات.

إننا نعتقد أن هذا سيكون خطوة هامة للبلدان التي تتلقى التمويل من المؤسسة الإنمائية الدولية والتي ترزح تحت عبء الديون الثقيلة وتبذل جهودا مخلصة من أجل إصلاح اقتصاداتها. وهي تكمل الجهود الكبيرة التي بذلناها نحن والبلدان الدائنة الأخرى من أجل إلغاء الديون التساهلية لأشد البلدان فقرا التي تعمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٨٩، ألغينا ما يزيد على ٢,٦ بليون دولار من الديون التساهلية الثنائية عملا بالقانون الموجه لمصلحة أشد البلدان فقرا. ونحن نشجع البلدان المانحة الرئيسية الأخرى على اعتماد سياستنا الرامية الى تقديم المساعدة المالية لأشد البلدان فقرا عن طريق الهبات بدلا من القروض.

إننا لا نركز فقط على أشد البلدان فقرا أو البلدان المتأخرة في سداد ديونها التجارية الكبيرة كنسبة من إجمالي ديونها. فثمة مجموعة أخرى، هي البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، تستحق اهتمامنا، واتفاق نادي باريس بشأن شروط هيوستن الذي أبرم في خريف عام ١٩٩٠ يوفر للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى فترات أطول لتسديد ديونها التساهلية وغير التساهلية على حد سواء، فضلا عن أحكام تتعلق بمختلف أوجه مقايضة الدين. وبموجب هذه الشروط، يمكن إعادة جدولة القروض التساهلية التكاملية على مدى ٢٠ عاما، مع فترة سماح مدتها ١٠ أعوام. وستعاد جدولة اعتمادات وقروض التصدير التكاملية غير التساهلية على مدى ١٥ عاما، بما في ذلك فترة سماح تصل الى ثمانية أعوام. أما الفترات التقليدية القصوى التي يقدمها نادي باريس للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى بشأن تسديد ديونها فتبلغ ١٠ سنوات لاستحقاق الدين، بما في ذلك فترة سماح مدتها ٥ سنوات.

إن البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التي تلقت هذه الشروط الأكثر سخاء تتضمن الأردن واكوادور وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور والفلبين والكاميرون وكوت ديفوار والمغرب ونيجيريا. وأود أن أضيف أن الولايات المتحدة أقدمت أيضا على خفض الديون بموجب المبادرة المسماة بالمشاريع من أجل البلدان الأمريكية، وهو برنامج شامل يعني بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويركز على التجارة والاستثمار والتخفيف من عبء الديون والبيئة. فبموجب هذه المبادرة، جرى تخفيض ما يزيد على ٢٦٠ بليون دولار من ديون المساعدات الغذائية للبلدان التي وفت بمعايير الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك توفير بيئة ترحب بالاستثمار الأجنبي.

في الختام، لقد أحرزنا تقدما كبيرا، بيد أن التخفيض الكبير للديون وخدمة الديون ما هو إلا عامل واحد يحتاج اليه في السعي الى دعم النمو الاقتصادي في العالم النامي. إن العامل الأهم هو الاصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك الجهود الرامية الى اجتذاب الرساميل الخاصة، والمسؤولية عن ذلك تقع على عاتق البلدان النامية أنفسها.

السيد هيلميكر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن السويد والبلدان النوردية صوتت مؤيدة القرار بشأن الديون الخارجية الوارد في الفقرة ١١ من الوثيقة A/48/718. بيد أننا فعلنا ذلك بشيء من التردد، وسأشرح بإيجاز ما لدينا من أسباب.

إن مشكلة الديون تتفاوت من حيث طبيعتها في مختلف البلدان النامية. لذلك نعتقد اعتقادا راسخا أنه توجد حاجة الى العمل على أساس كل حالة بمفردها وفقا لكيفية تعريف هذا النهج في مختلف المحافل. والباعث على هذا النهج هو أهمية النظر في مدى تأثير مجموع الديون وتشكيلها في كل بلد على الامكانيات التي لديه من أجل تحقيق المزيد من النمو والتنمية المستدامة. وينبغي اتخاذ التدابير الآيلة الى التخفيف من عبء الديون وفقا للاحتياجات المحددة لكل بلد. والحلول العامة التي تشمل جميع البلدان المدينة بصرف النظر عن فداحة مشاكل ديونها ومستويات دخلها، ليست بالأمر المطلوب وليست قابلة للتطبيق.

إن البلدان النوردية كانت تود أن ترى قرارا ذا نص أقوى بشأن برامج التكيف الهيكلي والحاجة الى إيجاد نهج يتناول كل حالة بمفردها على حد سواء. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لإعادة تأكيد رأينا بأن الأمم المتحدة ليست المكان الأفضل للتفاوض بشأن مسائل المديونية. فهذه المسائل يجب أن تسوى في أمكنة أخرى، في المحافل التي أنيطت بها مسؤولية القيام بذلك والمجهزة بالوسائل اللازمة من أجل ذلك. والبلدان النوردية عكفت على مناقشة المسألة منذ أمد بعيد وفقا لوجهة النظر هذه.

أخيرا، تعلق البلدان النوردية أهمية بالغة على التصدي لمشكلة ديون البلدان النامية والحاجة الى المزيد من تخفيف عبء الديون لأشد البلدان فقرا بينها. لقد خصصنا على مدى السنين قدرا كبيرا من الموارد من أجل مساعدة الخطط والأنشطة الرامية الى تخفيض الديون، ونواصل التأكيد على أن تخفيض الديون الى ٨٠ في المائة من مجموع الديون الرسمية الثنائية والمضمونة رسميا ينبغي أن يطبق على أشد البلدان النامية فقرا. مع ذلك، ينبغي لتخفيض الديون هذا أن يرتبط على نحو واضح بسجل جيد للإصلاحات الاقتصادية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/719) عن البند ٩٣ من جدول الأعمال، المعنون «التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية».

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٣ من ذلك التقرير.

مشروع القرار الأول عنوانه «السنة الدولية للقضاء على الفقر» وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه «التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية».

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٨٤/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الثانية (A/48/720) عن البند ٩٤ من جدول الأعمال، «الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية».

والآن تبت الجمعية في مشروعي المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تقريرها.

نتناول أولا مشروع المقرر الأول، «تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل».

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الأول دون تصويت. هل لي أن أعتبر أننا سنفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع المقرر الثاني، المعنون «تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي» أوصت اللجنة باعتماده. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثاني؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

السيد بورتوكاريرو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): شارك الاتحاد الأوروبي في توافق الآراء بشأن مشروع القرار الأول، الذي يعلن سنة ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر. ويسرنا أن القرار عالمي في نطاقه ويقرر تخصيص سنة ١٩٩٦ للكفاح ضد الفقر والعوز في جميع أنحاء العالم.

بيد أننا في هذا المحفل العالمي نشعر بأننا ملزمون بالقول إننا لا نحبذ الإكثار، من الاحتفالات التذكارية والاحتفالات بمواضيع وقضايا محددة بشتى ألوانها، ومهما كانت درجة جدارتها واستحقاقها، مجسدا في الاعلانات عن الاحتفال بـ «الأيام» أو «الشهور» أو «السنوات». ونعتقد أن الدعاية والأنشطة المحيطة بهذه الاحتفالات تستنزف نسبة لا داعي لها من الأموال يفضل تكريسها لوضع خطط واستراتيجيات من أجل تحقيق هذه الأهداف الحميدة، وفي هذه الحالة من خلال اتخاذ اجراءات محددة وهادفة ترمي الى القضاء على الفقر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند ٩٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الثانية (A/48/721) عن البند ٩٥ من جدول الأعمال «التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية».

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من تقريرها.

ومشروع القرار اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (١٨٥/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام النظر في البند ٩٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الثانية (A/48/722) عن البند ٩٦ من جدول الأعمال، «المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تقريرها وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من الوثيقة ذاتها.

تتناول الجمعية أولا مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من التقرير.

مشروع القرار، المعنون «المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية» اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨٦/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن تبت الجمعية في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١١ من التقرير.

مشروع المقرر عنوانه «تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية». هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إختتام نظرها في البند ٩٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الثانية (A/48/723) عن البند ٩٧ من جدول الأعمال، «المؤتمر الدولي لتمويل التنمية».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨٧/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/724) عن البند ٩٨ من جدول الأعمال المعنون «العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ١٠ من تقريرها. تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار التي يرتبها مشروع القرار على الميزانية البرنامجية وارد في الوثيقة A/48/793. اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨٨/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتناول الجمعية الآن تقرير اللجنة الثانية (A/48/725) عن البند ٩٩ من جدول الأعمال المعنون «تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية».

معروض على الجمعية ستة مشاريع قرارات أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٩ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت به اللجنة في الفقرة ٣٠.

تتناول الجمعية أولا مشاريع القرارات الستة الواردة في الفقرة ٢٩ من التقرير.

مشروع القرار الأول عنوانه «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ». اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٨٩/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه «نشر مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية» ، واعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

أعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٩٠/٩٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه «وضع اتفاقية دولية« لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في افريقيا»، وأوصت به اللجنة

الثانية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار الثالث؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٩١/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الرابع عنوانه «تعزيز التعاون الدولي في رصد المشاكل البيئية العالمية». اعتمدت الجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٩٢/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الخامس عنوانه «المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة». اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٩٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار السادس عنوانه «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة لسمكية الكثيرة الارتحال» وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

أعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٩٤/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٣٠ من التقرير. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا المعنون «التقريران المطلوبان في قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢»؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس الذي يرغب في التكلم شرحا لموقفه.

السيد جمعة (تونس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيدنا مشروع القرار السادس، بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وخلال الدورة الأولى للمؤتمر أيدنا الاقتراح الخاص بعقد دورتين أخريين للمؤتمر. ومع هذا فإننا طرحنا التحفظ التالي: إننا لا نريد تحديد مواعيد هاتين الدورتين بحيث تتداخل مع أنشطة متابعة أخرى هامة لمؤتمر ريو.

فيما يتعلق بالدورتين الأخريين للمؤتمر المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق - وبخاصة موعد الدورة المقبلة، وهو من ١٣ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ - لم نشارك في توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا إلا استجابة للشواغل المتعلقة بتداخل مواعيد أنشطة أخرى مع مواعيد عقد دورة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. ومع هذا، نود أن نعرب عن أسفنا العميق هنا لأن موعد الدورة المقبلة يتداخل مع موعد اجتماع كبير آخر - وهو اجتماع بشأن اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر. ومن ثم، فإن تحديد المواعيد بهذه الصورة يؤثر سلبا على اجتماع يهم البلدان الافريقية والمنطقة الافريقية. وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها هذا. فالاجتماعات التي تهم افريقيا تحدد مواعيدها في كثير من الأحيان بحيث تتداخل مع اجتماعات أخرى تهم افريقيا أيضا. ونحن نأسف أسفا عميقا لأنه مع أننا شاركنا في توافق الآراء بشأن مشروع القرار الرابع، فإننا نأمل ألا يتكرر مثل ذلك التداخل مستقبلا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د-٢٤) المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ أعطي الكلمة الآن لمراقب المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

السيد مكدونالد (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما حدث في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، لا يزال القرار الخاص بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال يثير الخلافات الكبيرة حول تفسير نطاق المؤتمر بشأن هذين النوعين من الأرصدة السمكية؛ رغم الوضوح التام لولاية المؤتمر.

والمجموعة الأوروبية تأسف أسفا عميقا لأننا لم نتمكن من التوصل إلى حل مرض بشأن نص القرار. ونأسف بشكل خاص لأننا لم نستطع ايجاد صياغة محايدة للفقرة ٧ من هذا القرار أو رغبة في التوصل

إلى حل وسط كان من شأنه أن يمكن اللجنة والأطراف المتفاوضة على حد سواء من تحقيق الاتزان للقرار.

ومن دواعي قلقنا الكبير أن هذا المؤتمر سيدار بطريقة تتجاهل المصالح الأساسية لبعض الشركاء. ونحن نرى أنه إذا كان هذا هو المسلك الذي يسود المؤتمر فإنه سيكون من الصعب تماما، بل قد يكون من المستحيل، التوصل إلى خاتمة مرضية.

ونرى أن المؤتمر يجب أن يتناول بشكل حازم المسألة البيئية التي عقد من أجلها - وهي حماية الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في أنحاء منطقة توزيعها. وهذا يعني أنه سيكون على الطرفين - الطرف الذي يقوم بالصيد في أعالي البحار والطرف الذي يقوم بالصيد في المناطق الاقتصادية - أن يتحملا على حد سواء التزامات للحفاظ على تلك الأرصدة السمكية وادارتها بطريقة مستدامة.

لقد سعت المجموعة الأوروبية، عن طريق هذا المؤتمر، إلى التقدم بموقف معقول تراعى فيه مصالح الدول التي تقوم بالصيد في أعالي البحار والدول التي تقوم بالصيد في المناطق الساحلية على حد سواء. ونرى أن اتخاذ كل طرف لموقف مسؤول هو الشيء الوحيد الذي يؤثر في المهمة الهامة - مهمة الحفاظ على هذه الأرصدة السمكية.

ولا نزال نأمل في أن يحقق المؤتمر النجاح تحت الرئاسة القديرة للسفير ناندان، ونتطلع إلى التعاون معه في الأشهر المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا، الذي يرغب في التكلم شرحا لموقفه.

السيد شتراوس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مناقشة مشروع القرار السادس المعنون: «مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال» بدأت في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، في جلسة ترأسها السفير ناندان من فيجي، وهو رئيس المؤتمر.

لقد اقترحت عدة تعديلات على مشروع القرار الأصلي، ولم يتم الاتفاق عليها جميعا باستثناء تعديل واحد. فالصيغة التي كانت مصدرا للشكوى مستقاة من القرار ١٩٢/٤٧ المتعلق بالموضوع والذي اعتمد بتوافق الآراء في السنة الماضية. والأغلبية الساحقة من الدول وافقت على أنه ينبغي ادراجها مرة أخرى في ١٩٩٣، في مشروع القرار الاجرائي هذا.

إن من الخطأ توجيه الاتهام - وبخاصة للدول الساحلية - بأنها غير مرنة. فالسجل واضح تمام الوضوح.

وننوي مواصلة العمل على نحو بناء في المؤتمر من أجل اعتماد اتفاقية تقضي بانشاء نظام دولي من أجل الادارة الفعالة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال في أعالي البحار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ضوء الخبرة المكتسبة مؤخرا، أود أن أشير إلى مشكلة تتعلق بالممثلين الذين يحاولون، أثناء المناقشة، ابداء رغبتهم في الكلام برفع أيديهم، ولكن الرئاسة لا تراهم لسبب واضح هو البعد عن المنصة. والممارسة المعتادة في الجلسات العامة تقتضي أن تقوم الوفود بتسجيل أسمائها للكلام لدى الأمانة. وهذه الممارسة من شأنها أن تضمن اشعارات كافية لدينا وتمكن من اجراء مناقشة منتظمة.

ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة الثانية في الوثيقة A/48/725. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر المعنون: «التقريران المطلوبان في قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢»؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/726) عن البند ١٠٠ من جدول الأعمال المعنون «البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية».

معروض على الجمعية سبعة مشاريع قرارات أوصت بها اللجنة في الفقرة ٣٦ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت به اللجنة في الفقرة ٣٧.

تبت الجمعية أولا في مشاريع القرارات السبعة. مشروع القرار الأول عنوانه «تقديم المساعدة إلى

اليمن». اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ١٩٥/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني عنوانه «تقديم المساعدة الدولية إلى سيراليون». وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

أعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ١٩٦/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثالث عنوانه «تقديم المساعدة من أجل انعاش ليبيريا وتعميرها». اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٩٧/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الرابع عنوانه «تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي». اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٩٨/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الخامس عنوانه «الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى». وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٩٩/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار السادس عنوانه «تقديم المساعدة الطارئة إلى السودان». اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٢٠٠/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار السابع عنوانه «تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الانسانية والانعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال». اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار السابع (٢٠١/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٣٧ من تقريرها. ومشروع المقرر عنوانه «المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته». وقد اعتمدته اللجنة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٠٠ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسوكا (زامبيا).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/727) عن البند ١٠١ من جدول الأعمال المعنون: «تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي لأنغولا».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ٩ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٢/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/728)، عن

البند ١٠٢ من جدول الأعمال المعنون: «تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من ذلك التقرير. واعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٠٢ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/729) عن البند ١٠٣ من جدول الأعمال، المعنون «التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٤/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/730) عن البند ١٠٤ من جدول الأعمال، المعنون «تنمية الموارد البشرية».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار، المعنون «تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية»، دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٥/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/731) عن البند ١٠٥ من جدول الأعمال، المعنون «تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيضها وتقليلها».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٦/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/732) عن البند ١٠٦ من جدول الأعمال، المعنون «التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/48/794.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار، المعنون «معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث»، دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٧/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيجيريا لتعليل موقفه من القرار الذي اعتمد توا.

السيد سيدي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلادي باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وهو المشروع الذي اعتمدته اللجنة الثانية بوصفه مشروع القرار A/C.2/48/L.88.

إن وفد بلادي، الذي شارك في تقديم مشروع القرار الأصلي (A/C.2/48/L.71)، يود أن يتقدم بالايضاح التالي وأن يتناول على وجه التحديد الفقرة ٣ من القرار. إن الغاية الواضحة للفقرة ٣ هي المحافظة على وظائف ومركز الزملاء الأقدم المتفرغين الذين عينوا في ١٩٩٢ والعاملين في مشروع معتمد وقائم، أو استعادتها حسب الحالة. والفقرة توصي بمواصلة مهامهم والاحتفاظ بمراكزهم، كتدبير مؤقت، إلى أن يبحث مجلس الأمناء المسألة من كل جوانبها في موعد لا يتعدى ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ من أجل اتخاذ قرار نهائي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/716) عن البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون «تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل احلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها».

ولعل الأعضاء يذكرون أنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عرض البند ٤١ من جدول الأعمال في الجلسة العامة الثالثة والستين للجمعية العامة، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار القرار ٢٠٨/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٤١ جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/733) عن البند ١٥٤ من جدول الأعمال، المعنون «المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها، وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٢ من نفس الوثيقة.

نبدأ أولا بمشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/48/792.

عنوان مشروع القرار «الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: المكاتب الميدانية لجهاز الأمم المتحدة الانمائي».

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٩/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٢ من تقريرها.

إن اللجنة الثانية توصي باعتماد مشروع المقرر هذا المعنون «تقرير الأمين العام عن المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة». فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

السيد ادريسون (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي بكلمة موجزة بشأن القرار الذي اعتمد للتو تحت البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

إن جمهورية كازاخستان هي من الدول الأعضاء الجديدة في المنظمة، ونحن نعلق أهمية كبرى على علاقاتنا معها. وبالتالي فإن وفدنا يرحب بكون مشروع القرار المتعلق بالبند ١٥٤ من جدول الأعمال والوارد في الوثيقة A/48/733 قد اعتمد بتوافق الآراء، ونعتقد أن تنفيذ هذا القرار سوف يؤدي الى المزيد من التعاون

المفيد بين جمهورية كازاخستان ومنظومة الأمم المتحدة بمختلف صناديقها وبرامجها ووكالاتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/734) عن البند ١٦٩، المعنون: «تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من تقريرها. لقد اعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٠/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٩ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية (A/48/735) المتعلق بالبند ١٧١ من جدول الأعمال المعنون «تقديم مساعـــــدة طارئة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا».

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي توصي به اللجنة الثانية في الفقرة ٦ من تقريرها. لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١١/٤٨).

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الآن وقد اعتمد بتوافق الآراء القرار الخاص بتقديم مساعدة طارئة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا، أود، باسم بلادي، أن أتوجه بالشكر لجميع الدول الأعضاء - بل للمجتمع الدولي برمته، على التضامن مع شعب رواندا. إن شعب رواندا بأجمعه يود أن يعرب عن عظيم تقديره وبالغ شكره للفتة التأييد هذه، التي ستعزز من تصميمنا على إعادة بناء بلادنا، واستئناف نشاط اقتصادنا والمضي قدما بعملية السلام.

وتتطلب هذه العملية، في إطار توطيد السلم المستعاد، إنشاء برنامج لمساعدة رواندا على إعادة تشغيل اقتصادها، والعمل على توطين المشردين وعودة اللاجئين والسير قدما في عملية التحول الديمقراطي الجارية الآن، في الوقت الذي تمضي فيه الى الأمام عملية التسريح وإعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي في الحياة المدنية للأفراد العسكريين الذين لن يلحقوا بالجيش الوطني.

وفي ضوء حجم الجهود المطلوبة، فإن رواندا تقابل بالترحيب والتقدير البالغ النداء الذي وجهته الجمعية العامة اليوم، والذي أيدته جميع الدول، باعتمادها هذا القرار الداعي الى تقديم مساعدة متعددة الوجوه الى رواندا لتمكينها من معالجة الوضع.

وفي الختام، أود أن أشكر بصفة خاصة كل تلك الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٧١ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ستنظر الجمعية الآن في الجزئين الأول الثاني من تقرير اللجنة الثانية (A/48/715 و Add.1) عن البند ١٢ من جدول الأعمال الذي تتناول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد بلاني (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شهد هذا العام تغيرا إيجابيا تاريخيا في السعي من أجل السلام في الشرق الأوسط. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا بأن التغيرات الإيجابية ينبغي التعبير عنها في قرارات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد كنا نأمل تأجيل مشروع القرار المتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية.

ونحن نعتقد أن المحفل المناسب للتصدي لمسألة المستوطنات هو المفاوضات الثنائية بين اسرائيل

والفلسطينيين واسرائيل وسورية. إن إعلان المبادئ الذي وقعت عليه اسرائيل ومنظمة التحرير ينص على أن قضيـــــة المستوطنات سوف تبحث في سياق المفاوضات الخاصة بالمركز النهائي. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في دعم إعلان المبادئ بوصفه خطوة هامة نحو السلام والمصالحة. إن مشروع القرار المعروض علينا بمناقضتة لطرائق العمل المبينة في اعلان المبادئ يحاول استباق نتيجة المفاوضات. إن الجمعية العامة ينبغي أن تؤيد عملية تلك المفاوضات حتى يمكن لكل الأطراف أن تحسم خلافاتها بصورة مباشرة، وذلك دون تحديد مسبق لنتائج العملية. وفي هذه اللحظة الهامة نود أن نتجنب التركيز على قضايا أو إصدار بيانات من شأنها أن تقسم أو تستقطب. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة سوف تصوت ضد مشروع القرار هذا وهي تحث الآخرين على أن يفعلوا ذلك بدورهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سوف ننظر الآن في الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية (A/48/715) عن البند ١٢ من جدول الأعمال.

وستبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرة ١٦ من ذلك التقرير، وفي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة في الفقرة ١٧.

وستتناول الجمعية أولا مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية.

مشروع القرار الأول هو بعنوان «الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان السوري". وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

اسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الامريكية.

الممتنعون:

بيلاروس، بوتسوانا، جمهورية افريقيا الوسطي، كرواتيا، الجمهورية الدومينيكية، كينيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيجيريا، بابوا غينيا الجديدة، الاتحاد الروسي، ساموا، تركمانستان، اوروغواي.

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت (القرار ٢١٢/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار الثاني هو بعنوان «تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ». وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢١٣/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية الآن الى مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة

الثانية في الفقرة ١٧ من الجزء الأول من تقريرها. وتوصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع المقرر هذا وعنوانه «الوثائق المتعلقة بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي» فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية الآن في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية (A/48/715/Add.1) عن البند ١٢ من جدول الأعمال.

وستبت الجمعية في مشاريع المقررات الخمسة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٢ من ذلك التقرير. إن تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع المقررات هذه وارد في الوثيقة (A/48/791).

مشروع المقرر الأول هو بعنوان «تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالتنمية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في افريقيا".وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع المقرر الثاني هو بعنوان «المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط». وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع المقرر الثالث هو بعنوان «العقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا» وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثالث.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع المقرر الرابع هو بعنوان «العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا» وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الرابع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع المقرر الخامس هو بعنوان «برنامج عمل اللجنة الثانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥» وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الخامس؟

اعتمد مشروع المقرر الخامس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل تصويتاتهم أو مواقفهم.

السيد بورتوكاريرو (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي لا يعارض اعتماد مشروع المقرر الخامس بتوافق الآراء. بيد أننا نود أن نجعل من الواضح أنه ليس في هذا المقرر ما يمكن أن يخل بمضمون أو هيكل جدول الأعمال المنقح للجنة الثانية الذي اعتمدته الجمعية في إطار إعادة تشكيل وتنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. فنحن نرى أن هاتين عمليتان منفصلتان تماما.

وبشكل أكثر تحديدا نحن نتمسك، بصدد البند ٤ من برنامج العمل لعام ١٩٩٤، برأينا القائل أن مختلف البنود المتعلقة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إنما هي بنود فرعية تقع تحت بند جدول الأعمال الذي يغطي جميع أعمال المتابعة المتصلة بالمؤتمر.

السيد بلاني (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار الثاني «تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني» الوارد في الوثيقة A/48/715 أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

من أجل أن تنجح عملية السلم في الشرق الأوسط، هناك عنصر ضروري يتمثل في التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة وتعميرها والولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بهذا الهدف، كما بينا في المؤتمر المعني بدعم السلم في الشرق الأوسط، الذي

عقد في واشنطن في ١ تشرين الأول/اكتوبر. وفي ذلك المؤتمر تعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني على مدى السنوات الخمس القادمة. ونحن نواصل حث الجميع على التبرع بكل سخاء تسمح به ظروفهم.

وثمة مكون أساسي آخر في تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط هو بناء الثقة بين الأطراف. والجمعية العامة اليوم، باعتمادها لهذا القرار على أساس توافق الآراء، اتخذت خطوة هامة نحو بناء الثقة بين الأطراف، لأن الرغبة المتبادلة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لبلوغ توافق في الآراء بشأن هذا القرار هي التي أدت الى توافق الآراء. وترى الولايات المتحدة أن الدعم الذي قدمته كل الدول الأعضاء لبناء هذا التوافق في الآراء ينبغي أن يصبح نموذجا للمناقشات المتعلقة بالشرق الأوسط في المستقبل في الجمعية العامة.

السيد الياشيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) لقد بذلنا جهدا حقيقيا للتوصل الى توافق الآراء بشأن القرار الثاني، الوارد في الوثيقة A/48/715، الذي يتناول مسألة هامة مثل تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني. ونحن نرى أن تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي يتـــم عن طريق التعاون فقط، لا المجابهة.

لكن مشاركة اسرائيل في توافق الآراء على هذا القرار يجب ألا تفسر على أنها تعني ضمنا اتخاذ أي موقف حيال المركز الحالي للأراضي المشار اليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من الديباجة بوصفها «الأراضي المحتلة». كما أن هذه المشاركة لا تعني ضمنا أي شيء حيال موقف اسرائيل المتعلق بالمركز الدائم لهذه الأراضي، والتي وفقا لإعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، مسألة سيتم التفاوض بشأنها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إن اسرائيل تؤيد تمام التأييد وتشجع تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية للفلسطينيين في الضفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة. إن السلم والرخـــاء لا ينفصمان. إن التنمية الاقتصادية وتحسين أوضاع المعيشة في الأراضي من شأنه أن يشجع السلم والاستقرار في المنطقة. ونحن نرحب بتضافر جهود الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني للمساعدة في تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونرحب بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة التي تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة وأريحا، ونلاحظ بارتياح النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين الدولي المعقود في واشنطن، والذي تعهد بتقديم بليوني دولار.

لسنوات كثيرة خلت، ما فتئت اسرائيل تتعاون تعاونا تاما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات الدولية في تنفيذ برامج هادفة الى تحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. ونحن نرى أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن تزيد من جهودها في مجال التمويل لمساعدة الفلسطينيين في الأراضي ولتسهيل نجاح تنفيذ إعلان المبادئ.

إن التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يعد طفرة تاريخية تفتح آفاقا جديدة أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويبين الاتفاق بالتفصيل التعاون الاقتصادي المتوخى بين اسرائيل والفلسطينيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد نص إعلان المبادئ، على إنشاء لجنة اسرائيلية - فلسطينية للتعاون الاقتصادي من أجل تطوير وتنفيذ البرامج التي حددها الاتفاق، كتلك المتصلة بمجالات التمويل والتجارة والصناعة. وبرامج ملموسة كهذه سترسي الأساس الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يدخلنا في حقبة جديدة من التعاون والرخاء والسلم.

السيد تيلييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد كندا أن يعرب عن آرائه وتفسيره لما اعتمدته الجمعية العامة لتوها بالنسبة لبرنامج عمل اللجنة الثانية.

إن الهدف العام للمرفق الثاني للقرار A/48/L.33 بشأن برنامج عمل اللجنة الثانية، الذي اعتمد بالأمس في الجلسة العامة، هو تعزيز إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. ويورد المرفق مبادئ توجيهية مفيدة جدا بالنسبة لكيفية تشكيل وتوحيد أعمال القطاع الاقتصادي للأمم المتحدة. وإدراج البنود المتوقعة مفيد للغاية في هذا السياق. والبنود الفرعية تخضع للتفسير سنة بعد سنة.

ومرفق المقرر الخامس، الذي اعتمدناه توا، يورد مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وقد وضع وفقا لأحكام مشروع القرار A/48/L.33. وقد ذكر هذا بعبارات واضحة لدى تقديم مشروع القرار هذا في اللجنة الثانية؛ وقد اعتمدنا المشروع قبل بضعة أيام. وعليه، فإننا نتوقع أن جدول أعمال اللجنة الثانية لعام ١٩٩٤ سوق يقوم على أساس المقرر الخامس، الذي اعتمدناه لتونا. ويسرنا أن برنامج السنتين قد استوحي من مشروع القرار A/48/L.33، ونأمل أن يؤدي هذا الى زيادة الانتاج والفعالية في دورة اللجنة الثانية على امتداد السنتين القادمتين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في الجزئين ١ و ٢ من تقرير اللجنة الثانية عن البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الثانية.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الجلسة القادة للجمعية العامة، التي ستتناول تقارير اللجنة الخامسة والمسائل الأخرى المعلقة، كمشاريع القرارات المتعلقة بالاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة وجدول الأعمال الجديد للأمم المتحدة من أجل تنمية افريقيا في التسعينات، سيعلن عنه في اليومية.

وسأكون على اتصال برئيس اللجنة الخامسة اليوم للانتهاء من وضع الترتيبات للجلسة العامة القادمة.

يعلم الممثلون أن اللجنة الخامسة تجتمع على مدار الساعة للانتهاء من أعمالها. وإنني أفعل كل ما بوسعي للانتهاء من العملية في أقرب وقت ممكن.

وتعلن اليومية عن عقد جلسة عامة غدا بعد الظهر. وآمل، أن أتمكن في وقت لاحق اليوم من تأكيد ذلك. مع ذلك، ينبغي على الممثلين متابعة اليومية بشأن الإعلان عن الموعد المحدد الذي سنجتمع فيه لتناول المسائل المتعلقة باللجنة الخامسة والمسائل الأخرى ذات الأهمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

المرفق

تغييرات التصويتات المسجلة و/أو التصويتات بنداء الأسماء.

القرار ١٦٨/٤٨

بعد التصويت، ابلغ وفدا بوتسوانا والدانمارك الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

القرار ١٨٢/٤٨

بعد التصويت، أبلغ وفد ايرلندا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.

القرار ٢١٢/٤٨

بعد التصويت، أبلغ وفد موزامبيق الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.